

## (اللبنة) هي الحل

رغم أن الوجه (ما يساعد)، واسم جدي بعيد كل البعد عن (جوني وطوني وسركيس)، ورغم أنني أجهل تماماً لعبة الموائد الحمراء، ولا أعرف من الرقص إلا (العرضة)، ولا أحب من الأكل إلا (العصيدة)، إلا أنني قررت أن (أتلبنن)، واللبنة المقصودة هي محاولة بأئسة مني لأتمظهر بمظهر الأخوة اللبنانيين لعلّ إحدى الشركات الحكومية وشبه الحكومية والحكومية (المستتره وجوباً) التي تعيش على إنفاق الوطن تقبل توظيفي بعد التقاعد بأربعين ألف ريال شهرياً كمستشار لأي شيء، إن شاء الله (مستشار جنة) لا يهم.

ولأنني سعودي، وهذه الشركات تفضل (اللبنة) على (السعودة)، فإنني ما زلت في معضلة كبيرة ولاشك، ولهذا ربما بكثير جداً من المكياج على طريقة (ميشوشو) وببدلة تكاد تخرج ضلوعي منها على طريقة المحللين الرياضيين في قناة mbc pro، وبقليل من زيت دابر أملا على طريقة (كومار)، (وكم) كلمة (مهضومة) من فئة (بيلبي لمعاليك شو ما أحلاك)، ربما تسير الأمور جيداً وأجد الوظيفة، بعد إنهاء إجراءات الأحوال المدنية لتغيير اسم جدي من جريبيع إلى (فادي).

وأوصي الشباب الذين يريدون التوظيف في هذه الشركات بالذات، أوصيهم بتعلم الإتيكيت، واللكنة (الخناء) التي تخرج من الأنف، وتغيير عاداتهم الغذائية من (الكبسة) إلى (الكبة)، ولا تهتموا كثيراً للتأهيل العلمي، لأنكم مؤهلون أساساً أكثر منهم وتحملون الشهادات الجامعية والعالية في مختلف التخصصات، ولكن ينقصكم بعض (التكتيك) لتحصلوا على الوظيفة، ولعل

استخدام العدسات الزرقاء مع شهادة الثانوي الليلي أفضل من لون عيونكم العسلي (المغبر) ولو كانت لديكم الدكتوراة.

أما الشباب الذين يريدون التوظيف في شركات القطاع الخاص الكبرى أو الصغرى فعليهم أن يكونوا أذكاء، وأن ينظروا إلى العقل المدبر في تلك الشركة وليس إلى مالها (المتستر)، وأن يكونوا (ملتي سيستم)، يستطيعون تقمص الأدوار بحسب الشركة، حيث إن الشركات تميل إلى ميل صاحبها (الخفي) الذي يدير الأمور فيها، فقد تحتاجون إلى (المصرورة) و(اليمنوة) و(الهندوة) و(التركوه) و(السوروة) وأي شيء غير الشيء الذي لا تحبه تلك الشركات إطلاقاً وهو (السعودة)، وقد شهدنا مؤخراً فصل الآلاف من (السعودة) وتعريضهم للضياع بحجة تقليل النفقات والخوف من الإفلاس، مستندين إلى مادة التجار رقم ٧٧ التي تم زرعها باحتراف من قبل رجال الأعمال المسؤولين داخل أنظمة وزارة العمل، لأن تلك الشركات وأولئك المسؤولين يعتبرون (السعودة) أناساً ثانويين وهامشيين لا يستحقون العيش في وطنهم لا هم ولا أسرهم، ويمكن رميهم للشارع بسهولة.

وأبشركم، أن تلك الشركات الحكومية وشبه الحكومية والحكومية المستترة وجوباً أو جوازاً فيها خير كثير وأموال طائلة يتم الوصول إليها بسهولة، بحكم أنظمتها المزدوجة ومرجعيتها المزدوجة أيضاً، فلا تدري أذكر هي أم أنثى، ويكفي أن نعرف أن إحداها متهمة بصرف خمسة مليارات ريال كنثریات، والأخرى متهمة بصرف ثمانين مليون في عقود مشاريع وهمية، وهذه الشركات قوية بحيث تستطيع فرض هيمنتها حتى على وسائل الإعلام بحرمانها من الدعاية إن هي اقتربت منها، وتسيطر على ضعاف النفوس حتى في أعلى المناصب بتقديم خدمة مجانية تافهة لهم مقابل محاباتها والسكوت عن طوامها وعن ظلمها لموظفيها السعوديين، خاصة الذين لا يعرفون هل يذهبون للعمل، أم للخدمة المدنية، أم للمحكمة العامة، أم للمحكمة الإدارية، أم لهيئة الفساد، أم للمباحث الإدارية، أم

لديوان المراقبة العامة، أم للتجارة أم لمؤسسة النقد، إنه وضع مريح للغاية لهذه الشركات، كما أبشركم بأنها توظف مستشارين (للكرب) بأرقام فلكية (ولا من شاف ولا من دري)، هذا ما علمناه، ونعوذ بالله مما لا نعلم.

ولأن هذه الصفة (المزدوجة) جميلة ومريحة ومربحة، ولأن الرؤية قادمة، ولأن تخصيص الخدمات قادم، فإنني أبشركم بزيادة توالد مثل هذه الشركات، وما عليكم إلا التدرب على (اللبنة)، حيث إن بعض مسؤولي الوزارات بدأوا في شحذ سكاكينهم من الآن والاستعداد لنقل وظائفهم إلى تلك الشركات برواتب فلكية، ومن المؤكد أنهم سيتعمدون فهم رؤية ٢٠٣٠ خطأ، وسيتعمدون فهم (السعودة) خطأ أيضاً، وسيوظفون مستشارين (بالهكي) لتقاسم الرواتب معهم، ولأن السعودي (جلف) وعينه قوية و (يعلم)، فإنه خيار مستبعد، ولأن عقدة الأجنبي والخواجة استعصت على الحل إلى الآن فإن (اللبنة) هي الحل.